تحرك عاجل

تجديد الحبس الانفرادي لسجين فلسطيني

مُدِّد الحبس الانفرادي لأحمد مناصرة حتى 16 مارس/آذار 2023. فبعد طلبٍ من مصلحة السجون الإسرائيلية في المحكمة المركزية في بئر السبع بتمديده ستة أشهر أخرى، خلال جلسة استماع في 24 نوفمبر/تشرين الثاني، وافق القاضي على تمديده لأربعة أشهر، استنادًا إلى أدلة سرية. أحمد مناصرة هو مواطن فلسطيني اعتُقِل في عام 2015، حين كان في الثالثة عشرة من عمره، وقد أَلَمَّت به مشكلات نفسية خطيرة خلال سجنه، ويُحتجز داخل زنزانة انفرادية منذ بداية نوفمبر/تشرين الثاني 2021. وتدهورت حالته الصحية النفسية إلى درجة تُهدد حياته بالخطر. ويُشكِّل الحبس الانفرادي المُطوَّل لأكثر من 15 يومًا انتهاكًا للحظر المُطلق المفروض على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

وزير الأمن الداخلي

وزارة الأمن الداخلي

شارع كليرمون غانون، بناية ج، هكرياة همزرحيت، القدس 9118101، إسرائيل

البريد الإلكتروني: sar@mops.gov.il

فاكس: +972-(0)2-5418061

حضرة وزير الأمن الداخلي،

تحية طيبة وبعد ...

نكتُب إليكم، وينتابنا القلق الشديد بشأن حالة ***أحمد مناصرة (20 عامًا)****، وهو فلسطيني من القدس الشرقية مُعتَقَل في سجن إيشل بجنوب إسرائيل. إذ تدهورت حالته الصحية النفسية إلى درجة تُهدد حياته بالخطر خلال حبسه الانفرادي. ويُساورنا القلق حيال تفاقم معاناته الحالية، إذا قررت المحكمة العليا إبقاءه داخل السجن. ونظرًا إلى أن أحمد مناصرة أمضى أكثر من ثُلثَي مدة سجنه حتى الآن، فله الحق في الإفراج المبكّر مع إيلاء اعتبار خاص لما ألم به من مشكلات صحية خلال مدة سجنه، وبعد تعرُّضه للمعاملة السيئة أثناء جلسات الاستجواب، حين كان يبلغ من العمر 13 عامًا.*

وفي 24 أكتوبر/تشرين الأول 2021، شخَّص أخصائي نفسي سريري إسرائيلي مستقل إصابة أحمد مناصرة، بحالات صحية نفسية خطيرة. وبعد عشرة أيام من تشخيص حالته، احتجزته مصلحة السجون الإسرائيلية في الحبس الانفرادي، حيث لا يزال حتى اليوم. وقال أطباء نفسيون إن سجنه، وعلى وجه الخصوص حبسه الانفرادي، يُعرِّض صحّته لخطر بالغ. إلا أن مصلحة السجون الإسرائيلية جددت حبسه الانفرادي مرتين، كانت الأخيرة في 24 نوفمبر/تشرين الثاني. وفي يونيو/حزيران وأكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني 2022، أسرع طبيب السجن بنقل أحمد مناصرة إلى مستشفى السجن، بعد تدهور حالة صحته النفسية على نحو هدد حياته. وعندما أُخرِج من المستشفى، أُعيد مناصرة مباشرةً إلى حبسه الانفرادي.

نهيب بكم أن تعملوا على ضمان إطلاق سراح أحمد مناصرة، كي يتسنى له تلقي الخدمات الصحية والاجتماعية في مجتمعه. ويتحتّم على إسرائيل، بصفتها دولة طرف في اتفاقية حقوق الطفل، الحرص على عدم اللجوء إلى سلب حرية الأطفال "إلا كملجأ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة". ووفقًا لما وَرَد كذلك في التعليق العام رقم 24 (2019) للجنة حقوق الطفل، ينبغي على إسرائيل أيضًا أن "تتيح فرصًا منتظمة للسماح بالإفراج المُبكّر عن الأطفال من الاحتجاز [...] ووضعهم في رعاية الآباء أو غيرهم من البالغين المناسبين". وريثما يُطلَق سراح أحمد مناصرة، يجب إخراجه على الفور من حبسه الانفرادي وتقديم الرعاية الصحية له، بما يتماشى مع آداب مهنة الطب التي تتضمن مبادئ السرية والاستقلالية والموافقة المستنيرة. ونحثكم أيضًا على وضع الترتيبات اللازمة لإجراء تحقيقات وافية وعاجلة وحيادية وفعّالة بشأن تعرُّض أحمد مناصرة للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، كما زُعِم.

مع خالص التحيات،

معلومات إضافية

يُحتَجَز أحمد مناصرة في سجن إيشل الواقع على مقربة من بئر السبع، بجنوب إسرائيل.

وكان أحمد مناصرة يبلغ من العمر 13 عامًا حين اعتُقِل في عام 2015 على خلفية طعن وإصابة شخصيْن في مُستوطَنة بسغات زئيف الإسرائيلية في القدس الشرقية. وفي ذلك الوقت، لم يكن قانون الشباب الإسرائيلي يُجيز سَجن الأشخاص دون سن الـ14 عامًا؛ وبالتالي، أُرجِئَت إجراءات محاكمته إلى أن بَلَغ من العمر 14 عامًا. وبعد مرور شهر على اعتقال مناصرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، نُشِر علنًا مقطع فيديو من جلسة استجوابه. وأظهر الفيديو، الذي كانت مدته عشر دقائق، واطَّلعت عليه منظمة العفو الدولية، أحمد مناصرة ورأسه مُضمَّد من جراء إصابة تعرض لها خلال اعتقاله، وهو يُستَجوَب من قبل ثلاثة رجال، بدون حضور محاميه أو أحد والديه معه، ما يُعتبَر انتهاكًا للمعايير الدولية. وقد بدا على أحمد الوجوم وازداد مع استمرار صراخ المحققين في وجهه وتوجيه الإهانات والتهديدات له. ويُعَد هذا المقطع دليلًا على ارتكاب العديد من الانتهاكات لحقوق أحمد مناصرة بصفته طفلًا ومُعتقَلًا. وعلى حد علم منظمة العفو الدولية، لم تُجرَ أي تحقيقات بشأن تصرفات ضباط الشرطة أو الأمن. وعلى الرغم من أن المحاكم خلصت إلى عدم مشاركة مناصرة في عمليات الطعن، أُدين بمحاولة القتل في عام 2016، وحُكم عليه بالسجن لمدة 12 عامًا خَفَّضتها المحكمة العليا إلى تسعة أعوام ونصف في أغسطس/آب 2017.

ويعاني أحمد مناصرة من حالات صحية نفسية خطيرة. ففي 24 أكتوبر/تشرين الأول 2021، شخَّص أخصائي نفسي سريري إسرائيلي مستقل إصابته بحالات نفسية خطيرة، تشمل الفصام والذهان والاكتئاب الحاد، وقد ظهرت هذه الحالات منذ اعتقاله. وبعد عشرة أيام تقريبًا من تشخيص حالته، احتجزته مصلحة السجون الإسرائيلية في الحبس الانفرادي، حيث لا يزال حتى اليوم. وقال أطباء نفسيون إن سجنه، وعلى وجه الخصوص حبسه الانفرادي منذ بداية نوفمبر/تشرين الثاني 2021، يستمرّ في تعريض حياته لخطر بالغ. ومع ذلك، في 17 أبريل/نيسان 2022، جددت مصلحة السجون الإسرائيلية حبسه الانفرادي لمدة ستة أشهر إضافية، حتى 16 أكتوبر/تشرين الأول 2022، وطلبت تمديده مرة أخرى بعد ذلك التاريخ. وفي 13 يونيو/حزيران 2022، أسرع طبيب السجن بنقل أحمد مناصرة إلى مستشفى السجن، بعد تدهور

حالته الصحية النفسية على نحوٍ هدد حياته. ثم أُخرِج من مستشفى السجن في 19 يوليو/تموز 2022، وأُعيد مباشرةً إلى حبسه الانفرادي. وتعرَّضت حياته للخطر عدة مرات في أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني 2022، بصورة تَطَلَّبت نقله إلى المستشفى. ويُعَد الحبس الانفرادي لأي شخص لأكثر من 15 يومًا انتهاكًا للحظر المُطلق المفروض على التعذيب.

وقد أمضى أحمد مناصرة حتى الآن أكثر من سبعة أعوامٍ من مدة الحكم بسجنه لتسعة أعوام، ما يؤهله، وفقًا للقانون الإسرائيلي، للنظر في إمكانية إطلاق سراحه المُبكّر. وخلال جلسات محاكم عُقدت في صيف عام 2022، رُفضت الطعون التي قدّمها لإخراجه من الحبس الانفرادي والحكم بأحقيته لإطلاق السراح المُبكّر. وفي 1 سبتمبر/أيلول 2022، نظرت المحكمة المركزية في بئر السبع في آخر طعون مناصرة لإطلاق سراحه المُبكّر، استنادًا إلى دواعي الضرورة الطبية، لكنه قُوبل بالرفض أيضًا. وتمثّل المحكمة العليا محكمة الاستئناف النهائي.

تتماشى معاملة أحمد مناصرة مع نمط التمييز الذي يُمارَس على نطاق أشمل ضد الأطفال الفلسطينيين داخل إطار نظام القضاء الجنائي. وبحسب سِجِلات منظمة العفو الدولية، فإن نحو 170 سجينًا فلسطينيًا لدى إسرائيل أُعتُقِلوا حين كانوا أطفالًا، وذلك بحلول يونيو/حزيران 2022، ويقبع اثنا عشر طفلًا رهن الاعتقال الإداري حاليًا. وفي كثير من الحالات، حُرِم الأطفال من المثول في محاكمات عادلة تتماشى مع المعايير الدولية، بل وتعرَّضوا أيضًا للتمييز على أساس عرقي كونهم فلسطينيين. وتُظهِر الأدلة التي جمعتها منظمة العفو الدولية ومنظمات حقوق الإنسان مثل مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة "بتسليم" ومركز الدفاع عن الفرد "هموكيد" والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين، أن السلطات الإسرائيلية تُنفِّذ القانون على نحو تمييزي، وذلك بحرمان الأطفال الفلسطينيين في القدس الشرقية من حقوقهم الأساسية في المحاكمة العادلة والحماية من التعرُّض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وإن حرمان الأطفال الفلسطينيين من حقوق المحاكمة العادلة، وما يصاحب ذلك من إساءة المعاملة، يُساهم في نظام قاسٍ من القمع والهيمنة ويشكّل جزءًا منه، ويرقى هذا النظام قانونيًا إلى مستوى الفصل العنصري (الأبارتهايد)، الذي ترتكبه إسرائيل ضد جميع الفلسطينيين. وخلص تقرير أصدرته الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين في أبريل/نيسان 2016، إلى تعرُّض ثلاثة من كل أربعة أطفال فلسطينيين للعنف البدني بصورة أو بأخرى عقب اعتقالهم،

بينما لم يُسمح لآباء أو أمهات 97 بالمئة من الأطفال بالحضور خلال استجوابهم، ولا تُتاح لهم إمكانية الوصول إلى محامين في فترة الاستجواب.

لغة المخاطبة المُفضلة: اللغة العبرية. ويمكن استخدام اللغة الإنكليزية أو لغتكم الأم.

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 23 يناير/كانون الثاني 2022
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حال رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: أحمد مناصرة (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:
https://www.amnesty.org/ar/documents/MDE15/6000/2022/ar